الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

ثبات سعر النفط الكويتي عند 66,08 دولاراً

شهد سعر برميل النفط الكويتي ثباتا عند مستوى 66,08 دولارا للبرميل منخفضا سنتا واحدا فقطا في تداولات نهاية الأسبوع وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط بسبب نقص المعروض العالمي وانخفاض مخزونات الخام التجارية في الولايات المتحدة مع استمرار التزام دول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) وكبار المنتجين من خارجها باتفاق خفض الإنتاج. وارتفع سعر برميل مزيج برنت 6 سنتات ليصل ل 69,26 دولارا كما ارتفع سعر الخام الأميركي 23 سنتا ليصل إلى 63,8 دولارا.

«الأنباء» تنشر تغييرات اللجنة العليا للميزانية على موازنة العام المالي الجديد 2018/ 2019

8 مليارات دينار عجزاً تقديرياً.. زيادة الإنفاق وثبات الإيرادات

اجتماع «المالية» و«النفط» و«المؤسسة» يغير الحسبة.. وسعر تأشيري متحفظ عند 45 دولاراً للبرميل

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة على النقاش الذي دار داخل الاجتماع الثلاثي الذي ضم وفد وزارة النفط وفريق مؤسسة البترول ووزارة المالية أنه تم الانتهاء الى سعر تأشيري 45 دولارا للبرميل بالموازنة العامة للكويت للعام المالي 2018/ 2019، تعديلاً لتقديرات سابقة بـ 50 دولارا للبرميل بعد تباين في وجهات النظر ما يعتبر اختيارا على أساس تحفظي وهو نفس السعر الذي تم اعتماده في ميزانية العام المالي الحالي.

وقالت المصادر ان العجز التقديري للعام المالي المقبل سيصل إلى 8 مليارات دينار (26,5 مليار دولار) بسبب ثبات الإيرادات عند 13 مليار دينار (43 مليار دولار) نتيجة تثبيت السعر التأشيري للبرميل كما هو في موازنة العام الحالي بالاضافة الى ثبات الإنتاج خلال العام 2018 بالكامل بسبب اتفاق منظمة أوبيك لخفض الإنتاج وتزداد المصروفات إلى 21 مليار دينار (69 مليار دولار) بزيادة تفوق المليار دينار عن موازنة العام الحالي البالغة 19,9 مليار دينار نتيجة الزيادة المتوقعة في الإنفاق الاستثماري للدولة.

ويشهد العجز المتوقع زيادة بنسبة 21٪ مقارنة بالعجز التقديري للعام المالي الجاري البالغ 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع

ويمثل العجز التقديري للعام المالي المقبل 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتراوح حول 40 مليار دينار بحسب تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء.

21 مليار دينار مصروفات متوقعة بزيادة 5,5٪ عن العام المالي الحالي

13 مليار دينار إيرادات متوقعة بسبب ثبات السعر التأشيري ومستويات الإنتاج

21٪ زيادة سنوية في العجز التقديري ليصل إلى 20٪ من الناتج المحلي

تباين حول السعر التأشيري

وكان هناك فريقان الأول يتجه إلى ضرورة التحفظ في حساب السعر التأشيري لبرميل النفط لعدم التعرض لزيادة في العجز أثناء العام المالي واقتضاء ببعض الدول النفطية مثل روسيا والتي قامت باحتساب ميزانية العام 2018 بناء على 40 دولارا للبرميل.

أما الفريق الثاني فقد رأى ضرورة زيادة سعر برميل النفط في ظل الزيادات الكبيرة في الأسعار بعد أن لامس خام برنت مستويات 70 دولارا أول من أمس وهي المستويات التي لم يشهدها منذ أكثر من 3 سنوات إضافة الى التوترات السائدة في منطقة الشرق الأوسط وتوقعات زيادة الطلب العالمي.

الإيرادات

تصل الإيرادات المتوقعة في موازنة 2018/ 2019 إلى 13 مليار دينار وهي نفس الإيرادات المقدرة للعام المالي الحالي 2017/ 2018، حيث ثبات السعر التأشيري لبرميل النفط عند 45 دولارا إضافة الى ثبات الإنتاج عند 2,8 مليون برميل شهريا فيما سيتراوح إنتاج الغاز حول 180 مليون دينار.

وتتراوح تكلفة إنتاج برميل النفط بحسب موازنة 2017/ 2018 عند نحو 7 دولارات للبرميل، حيث بلغت تكلفة الإنتاج 2,3 مليار دينار.

ويتوقف بذلك نمو الإيرادات بعد ان ارتفع خلال العام المقبل بعد ان بلغت إيرادات العام الحالي 13,3 مليار دينار بزيادة 30,4٪ عن تقديرات العام المالي 2016ـ2017، فيما جاءت متراجعة عن الحساب الختامي للعام 2015ـ2016 بنسبة 2,2٪.

المصروفات

تواصل المصروفات زيادتها في الموازنة التقديرية للعام المالي 2018/ 2019 لتنمو بنسبة 5,5٪ تقريبا من 19,9 مليار دينار في موازنة العام المالي الحالي الى 21 مليار دينار في الموازنة المقبلة.

وقد شهدت موازنة العام الحالي نموا سنويا في المصروفات بـ 5,3٪ عن مستواها في عام 2016ـ2017 وبزيادة 9,3٪ عن العام 2015ـ2016.

وتأتي زيادة المصروفات لسببين رئيسيين وهما زيادة فاتورة الدعوم المرتبطة بزيادة أسعار النفط اضافة الى زيادة الإنفاق الاستثماري للحكومة وسط توقعات بتسارع وتيرة الانجاز في مشروعات خطة التنمية 2035.

ومثلت الرواتب والدعوم وحدهما 70٪ من إجمالي مصروفات موازنة العام المالي الحالي، حيث وصلت الرواتب إلى 10,75 مليارات دينار، لتمثل 54٪ من إجمالي الإنفاق. وزاد بند الدعومات بنسبة 6,8٪ إلى 3,13 مليارات ليمثل 16٪ من إجمالي المصروفات.

«أرامكو» على مؤشر MSCI مع بدء الطرح العام

رويترز: قالت «إم.إس.سي.آي» لمؤشرات الأسهم العالمية إنها تتوقع إدراج أرامكو السعودية على مؤشرها السعودي من وقت الطرح العام الأولي لشركة النفط العملاقة، والذي من المحتمل أن يجتذب تدفقات أموال ضخمة على أسهمها حالما يتم إدراجها في الرياض.

وقالت «إم.إس.سي.آي» ان «أرامكو السعودية ستدرج على مؤشر إم.إس.سي.آي السعودية في وقت الطرح العام الأولي طالما أنها تحقق معايير الاستحقاق، بما في ذلك إدراج أسهم الشركة في بورصة مؤهلة وشطر سوقي ذي صلة مثل السوق الرئيسية تداول».

وتخطط الحكومة السعودية لجمع عشرات المليارات من الدولارات من خلال بيع نحو 5٪ من أرامكو خلال النصف الثاني من هذا العام فيما قد يكون أكبر طرح عام أولي لأسهم في العالم.

وستتدفق الصناديق الخاملة التي تقوم بتتبع مؤشر «إم.إس.سي.آي» السعودي على أسهم أرامكو حالما تصبح الشركة جزءا من ذلك المؤشر حسبما ذكرت «رويترز». ومن المحتمل أن يتسبب ذلك في حالة من عدم الاستقرار في سعر السهم ويجعل من الصعب على بعض المستثمرين الحصول على الأسهم في ظل طرح جزء محدود من أسهم الشركة وبالنظر إلى رأسمال السوق السعودية الصغير نسبيا والبالغ نحو 450 مليار دولار في الوقت الحالي.

في الوقت ذاته، تخطط «إم.إس.سي.آي» لاتخاذ قرار في يونيو المقبل بشأن ما إذا كانت سترفع تصنيف السعودية إلى وضع السوق الناشئة، وهي خطوة ستجلب تدفقات جديدة من الأموال الأجنبية للشراء في أرامكو والأسهم السعودية الأخرى، وإذا تم اتخاذ قرار إيجابي في يونيو، فإن هذا سيعني أن من المحتمل حصول المملكة على وضع السوق الناشئة في منتصف العام 2019.

وأعلنت الجهات التنظيمية في السعودية الأسبوع الماضي إصلاحات سوقية تهدف إلى إقناع «إم.إس.سي.آي» بتنفيذ تلك الخطوة.

«أسيكو» تمنح مساهميها 5٪ من ملكيتها في «أسيكو للإنشاءات»

أوصى مجلس إدارة شركة أسيكو للصناعات باجتماعه لاعتماد البيانات المالية للشركة في يناير الجاري، بتوزيعات نقدية 10٪ واسهم منحة 5٪ إضافة الى ذلك منح مساهميها 5٪ من ملكيتها البالغة 75٪ في شركة أسيكو للإنشاءات، بحيث أن كل مساهم في شركة أسيكو للصناعات يمتلك 62 سهما سيحصل على سهم واحد فقط في شركة أسيكو للإنشاءات البالغ رأسمالها 13 مليون دينار.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي صادر عنها، أن شركة أسيكو للإنشاءات حصلت على موافقة الجمعية العمومية إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ كل الإجراءات طبقا لما هو مقرر قانونا من الجهات الرقابية ذات العلاقة.

وأشارت إلى أن أسيكو للإنشاءات شهدت مؤخرا نموا متزايدا جعلها شركة رائدة في مجال المقاولات والهندسة والتوريد والبناء في مشاريع متعددة الأنشطة، موضحة أن نشاط أسيكو للإنشاءات يتركز حاليا في الكويت والسعودية والإمارات.

ولفتت إلى أن شركة أسيكو للإنشاءات دشنت مؤخرا خط إنتاجها الجديد بطاقة يومية تقدر بـ 7 آلاف طن إسمنت يوميا بما يفوق مليوني طن سنويا. بعد أن تلمست الحاجة الكبيرة لمنتجات المصنع في السوق المحلي، سواء على صعيد المشاريع الحكومية، التنموية منها أو غيرها، أو مشاريع القطاع الخاص.

وأضافت أنه يتم حاليا توريد الإنتاج لأكثر من 18 مشروعا خاصا بالحكومة منها مشاريع تنموية، وأبرزها مشروع جنوب المطلاع ومدينة صباح الأحمد ومشاريع الزور النفطية، علما ان معظم الإنتاج يتم بيعه وتسويقه داخل السوق المحلي، الذي يستوعب ما يقارب 90٪ من الإنتاج، الذي يقوم بتصنيع 3 أنواع من الإسمنت، ومنها إسمنت بورتلاند العادي والإسمنت المقاوم للأملاح والأسمنت المستخدم في الخرسانة الجاهزة والصبات والقواعد للمباني الملامسة للتربة.

وتأتي التوسعة للمصنع بعد الإقبال على المنتج، لأكثر من مشروع نظرا لجودته، واعتماد أسمنت الشركة من قبل وزارة الأشغال العامة، والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، إضافة إلى جهات حكومية أخرى، وفقا للمعايير والمواصفات المحلية والعالمية.

ونوهت أسيكو للصناعات أن المصنع لديه القدرة على تلبية طلبات عملائه شمال وجنوب الكويت وفي جميع القطاعات الجغرافية أينما وجدوا وفي آن واحد لضمان سرعة التوصيل. خاصة ان لديه أسطول ضخم يعتبر من أكبر أساطيل النقل لمصانع الأسمنت في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يضم شاحنات خاصة لنقل الخرسانة الجاهزة وسيارات نقل للأكياس الإسمنتية، والإسمنت السائب.

أكبر أسواقها تدرس تشريعاً لحظر تداولها للسيطرة على هوس مضاربيها

العملات الرقمية ترتبك وتخسر 100 مليار دولار

تسببت التقارير الإعلامية التي أفادت بعزم كوريا الجنوبية حظر تداول «بيتكوين» وقريناتها عبر البورصات، في تدفق ما يقرب من 100 مليار دولار خارج سوق العملات الرقمية يوم الخميس الماضي، بحسب موقع «هاكد».

وتراجعت القيمة السوقية لعملة بيتكوين والريبل والايثيريوم إلى 630 مليار دولار مقابل 730 مليار دولار قيمة تلك العملات السوقية بنهاية الاسبوع الماضي.

ورغم أن البلد الشرق آسيوي الذي يعد واحدة من أكبر الأسواق لعملات رئيسية لم يتخذ قرارا بالفعل في هذا الصدد، إلا أن سوق العملات الرقمية شهد تراجعا كبيرا وسط موجة بيعية من المستثمرين، بعدما قال وزير العدل إن وزارته تدرس تشريعا لحظر تداول هذه الأصول، من أجل السيطرة على الهوس بها والمضاربة عليها.

وقلص السوق خسائره، بعدما بدا المشهد مختلطا في واحد من أكبر أسواق العملات الرقمية في العالم، حيث قالت وزارة المالية الكورية إنها لا تدعم هذه الخطوة وإن وزير العدل لم يناقش أو يعرض عليها المقترح.

وسجلت عملة بيتكوين تراجعات قوية تخطت 3٪ خلال نهاية الاسبوع الماضي لتبلغ مستويات 13,374 ألف دولار لتصل قيمتها السوقية إلى 229,17 مليار دولار.

وهبطت عملة الريبل بنحو 14٪ إلى 1,716 دولار لتبلغ قيمتها السوقية 68,48 مليار دولار، وتراجعت عملة الايثيريوم بنحو 5٪ إلى 1192,8 دولار بقيمة سوقية 118,17 مليار دولار.

وقبل ايام تلقت أسواق العملات الرقمية المشفرة تحذيرا جديدا شديد اللهجة، وجاء هذه المرة على لسان أحد أثرى أثرياء العالم وأحد أهم وأشهر رجال الأعمال في الولايات المتحدة والعالم، وهو وارن بافيت الذي قال إن «نهاية سيئة تنتظر بيتكوين حتما».

وقال بافيت، وهو الرئيس التنفيذي لشركة «بيركشاير هاثواي» إن «ما يحدث حاليا سيؤدي بكل تأكيد إلى نهاية سيئة»، في إشارة إلى الارتفاعات الكبيرة والأرباح الهائلة التي تسجلها العملات الرقمية في العالم، مؤكدا أن شركته ليس لديها أي اهتمام مطلقا بالعملات الرقمية المشفرة، ولا تفكر بالاستثمار فيها ولا التعامل بها.

وأضاف بافيت مع إحدى القنوات التلفزيونية الأميركية: «نحن لا نملك أي عملة رقمية، ولا نفكر في الأمر قريبا، بل لن يكون لنا مكان مطلقا في هذا السوق».

وانتهى بافيت إلى تأكيد اعتقاده أن ما يجري في أسواق العملات الرقمية المشفرة سيؤدي إلى النهاية السيئة لكل المستثمرين فيه.

وكانت عملة «بيتكوين»، وهي أشهر العملات الرقمية المشفرة وأكثرها تداولا في العالم، قد سجلت ارتفاعات فلكية في الشهور الأخيرة، حيث ارتفعت قيمتها بنسبة 1327٪ خلال العام 2017 وحده، ليحصد بذلك المستثمرون فيها أرباحا فلكية لم يسبق أن حققها المستثمرون في السلع الأخرى.

ومنذ مطلع العام الحالي 2018 حققت العملة الرقمية «ريبل» أرباحا فلكية تجاوزت الـ100٪ خلال أيام قليلة، قبل أن تعاود الهبوط مع موجة الهبوط التي بدأت تضرب العملات الرقمية خلال اليومين الماضيين.

ويرى محللون أن مرحلة العملات المشفرة، تواجه عاصفة حقيقية الآن، إلا أن خبراء هذه الصناعة يرون أن هذه المخاوف الآتية بالأساس من كوريا الجنوبية مبالغ فيها، وفي النهاية ستستقر سوق هذه العملات وستعود للارتفاع.

وحذر مصرف «مورغان ستانلي» ـ سادس أكبر البنوك الأميركية من حيث الأصول ـ عملاءه من مغبة الاستثمار في الـ«بيتكوين»، العملة الأكثر شهرة في العالم.

وبحسب موقع «بيزنس إنسايدر»، أرسل فريق محللي مصرف مورغان ستانلي بقيادة الخبير جيمس فوسيت مذكرة لعملاء المصرف، مشيرا إلى أن الكلفة الحقيقية للعملة الإلكترونية هو الصفر.

وتواجه «بيتكوين» وغيرها من العملات الرقمية تحديات تنظيمية في دول عدة حول العالم، الأمر الذي يبطئ من تقنينها ويؤدي إلى حظرها من المزيد من الحكومات، وتشير التوقعات إلى استمرار الطلب على العملة الرقمية في 2018 مع احتمالية قبولها في بعض المعاملات.

وتدرس بنوك مركزية إطلاق عملات رقمية خاصة بها والتحكم في معاملاتها في ظل إقبال مواطنيها على العملات الرقمية البعيدة عن هيمنتها، كما وصفت «بيتكوين» وغيرها من العملات الرقمية بأنها ملاذ جرائم غسيل الأموال والالتفاف على القانون والعقوبات الدولية من جانب بعض الحكومات مثل كوريا الشمالية والفساد والتهرب الضريبي وغيرهما.

وأكثر ما يقلق المستثمرين التذبذبات الحادة في سوق العملات والتي ظهر جانب منها في الآونة الأخيرة حيث قفزت «بيتكوين» متجاوزة حاجز 20 ألف دولار ثم سرعان ما هبطت أدنى 11 ألف دولار في غضون أيام قليلة.

تقنية بلوك شين

يزداد دعم المستثمرين وقطاعات صناعية وتجارية وزراعية لتكنولوجيا «بلوك شين» بسبب فوائدها الواعدة التي تشمل خفض التكاليف وتدشين نظام لامركزي يحفظ البيانات ويحميها من الاختراق، حيث يمكن استخدام «بلوك شين» بدلا من جميع المعاملات التي تتطلب سلطة مركزية للتصديق عليها.

وبحسب خبراء من المرجح تزايد استخدامات «بلوك شين» في العام المقبل لاسيما داخل مؤسسات مالية كبرى ستتيح للعملاء التفاعل مع بعضهم البعض.

وتوقع الخبراء أن تستدخل «بلوك شين» في عام 2018 كتكنولوجيا جديدة في أعمال حكومية وشركات القطاع الخاص.

ويذكر انه تم ابتكار تقنية «سلسلة الكتل» Blockchain في عام 2008، وهي عبارة عن برنامج معلوماتي مشفر أشبه بسجل موحد للمعاملات على شبكة الإنترنت، وقاعدة بيانات أو أسلوبا جديدا لتنظيم البيانات، فكل المتعاملين في العملات الرقمية ينفذون عمليات البيع والشراء الخاصة بهم في بورصات تستخدم تقنية بلوك تشين في تنظيم كل التعاملات.

وتعمل بلوك تشين على هيئة نظام سجل إلكتروني لمعالجة الصفقات وتدوينها بما يتيح لكل الأطراف تتبع المعلومات عبر شبكة آمنة لا تستدعي التحقق من طرف ثالث.

وتساعد تكنولوجيا «بلوك شين» التي كانت تعرف بسجل المعاملات في العملة الافتراضية بيتكوين، على الحفاظ على قوائم مقاومة للتلاعب في سجلات البيانات المتنامية باستمرار، وتتيح تبادلا آمنا للمواد القيمة كالأموال أو الأسهم أو حقوق الوصول إلى البيانات. وخلافا لأنظمة التجارة التقليدية، لا حاجة لوسيط أو نظام تسجيل مركزي لمتابعة حركة التبادل، بل تقوم كل الجهات بالتعامل مباشرة مع بعضها بعضا.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو